الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : 2026/3/7
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : 2026/4/9
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ النشر : 2026/6/30

الاقتصاد والتعايش بين الجماعات الدينية: تحليل سياسي للتبادل التجاري بين المسلمين واليهود في المدينة المنورة

Economics and coexistence between religious groups: A political analysis of trade between Muslims and Jews in Medina

الباحث: سيف سعد هاتف

Researcher: Saif Saad Hatif

جامعه لرستان / كليه الآداب والعلوم الإنسانية/ قسم تاريخ إيران الاسلامي

University of Lorestan / Faculty of Arts and Humanities / Department of Islamic History of Iran

Yosifu064@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

المستخلص

يتناول هذا البحث دراسة طبيعة التبادل التجاري بين المسلمين واليهود في المدينة المنورة خلال السنوات الأولى من الهجرة النبوية، بوصفه أحد المظاهر الاقتصادية والاجتماعية المهمة في مرحلة تأسيس المجتمع الإسلامي. فقد شكّل السوق والأنشطة التجارية مجالًا حيويًا للتفاعل اليومي بين مختلف مكونات المجتمع المدني، ومن ضمنها القبائل اليهودية التي امتلكت خبرة اقتصادية وتجارية سابقة.

يسعى البحث إلى تحليل أطر هذا التبادل التجاري، وأنماطه، والضوابط التي حكمته في ضوء وثيقة المدينة والممارسات العملية التي أرساها النبي محمد ﷺ، مع بيان مدى تأثير القيم الإسلامية الناشئة في تنظيم العلاقات الاقتصادية القائمة على العدل، والوفاء بالعقود، ومنع الغبن والاحتكار. كما يتناول البحث موقف الإسلام من التعاملات التجارية مع غير المسلمين، وانعكاس ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المدينة خلال المرحلة المبكرة من الهجرة.

ويعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي من خلال الاستناد إلى المصادر الإسلامية المبكرة، بهدف تقديم قراءة علمية متوازنة تُبرز البعد الاقتصادي في العلاقات الإسلامية–اليهودية بعيدًا عن التوظيف الأيديولوجي أو الأحكام المسبقة.

الكلمات المفتاحية: التبادل التجاري، اليهود في المدينة، الاقتصاد في صدر الإسلام، وثيقة المدينة

Abstract

This study examines the nature of commercial exchange between Muslims and Jews in Medina during the early years of the Hijra, as one of the significant economic and social aspects of the formative period of the Islamic community. Markets and commercial activities constituted a vital sphere of daily interaction among the various components of Medinan society,

including the Jewish tribes who possessed prior economic and commercial experience.
The research aims to analyze the frameworks and patterns of this commercial exchange, as well as the regulations governing it in light of the Constitution of Medina and the practical policies established by the Prophet Muhammad (peace be upon him). It also explores the impact of emerging Islamic values in regulating economic relations based on justice, contractual integrity, and the prohibition of exploitation and monopoly. Furthermore, the study addresses the Islamic perspective on commercial dealings with non-Muslims and its implications for economic and social stability in early Medinan society.
The research adopts a historical-analytical approach, relying on early Islamic sources to provide a balanced scholarly interpretation that highlights the economic dimension of Muslim-Jewish relations, free from ideological bias or preconceived judgments.
Keywords: Commercial Exchange,Jews in Medina ,Early Islamic Economy ,Constitution of Medina

المقدمة

شكّلت المدينة المنورة بعد الهجرة النبوية نقطة تحوّل محورية في التاريخ الإسلامي، إذ لم تكن مجرد مركز ديني وسياسي، بل غدت مجتمعًا متكامل البُنى، تتداخل فيه الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والدينية. وقد ضمّ هذا المجتمع مكوّنات متعددة، من أبرزها القبائل اليهودية التي كانت تتمتع بثقل اقتصادي وتجاري ملحوظ قبل الإسلام وبعده. وفي هذا السياق، برز التبادل التجاري بين المسلمين واليهود بوصفه أحد أهم مجالات التفاعل اليومي التي أسهمت في تنظيم الحياة الاقتصادية في المدينة خلال السنوات الأولى من الهجرة.

ويُعدّ هذا التبادل التجاري انعكاسًا عمليًا لسياسة الإسلام في إدارة العلاقات مع غير المسلمين، القائمة على التعايش، واحترام الحقوق، والالتزام بالضوابط الأخلاقية في المعاملات المالية. كما تكشف دراسة هذا الموضوع عن دور القيم الإسلامية الناشئة في إعادة تنظيم السوق، وضبط العلاقات الاقتصادية بما يحقق العدالة والاستقرار الاجتماعي. ومن هنا تأتي أهمية تناول هذا الموضوع دراسة تاريخية تحليلية تُبرز أبعاده الاقتصادية بعيدًا عن القراءة السياسية أو العقائدية الضيقة.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من كونه:

1. يساهم في فهم طبيعة المجتمع المدني في السنوات الأولى من الهجرة من خلال تحليل أحد أهم أنشطته الحيوية، وهو النشاط التجاري.
2. يبرز موقف الإسلام العملي من التعامل الاقتصادي مع غير المسلمين في إطار من العدالة والتنظيم القانوني.
3. يقدّم قراءة تاريخية متوازنة تُسهم في تصحيح بعض التصورات الشائعة حول طبيعة العلاقات الإسلامية–اليهودية في المدينة المنورة.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

1. بيان طبيعة التبادل التجاري بين المسلمين واليهود في المدينة المنورة خلال السنوات الأولى من الهجرة.
2. تحليل الأطر والضوابط التي حكمت هذه التعاملات التجارية في ضوء القيم الإسلامية ووثيقة المدينة.
3. الكشف عن أثر هذا التبادل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع المدني.
4. توضيح موقف الإسلام من المعاملات التجارية مع غير المسلمين من خلال التطبيق العملي في المدينة.

إشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

كيف نُظّم التبادل التجاري بين المسلمين واليهود في المدينة المنورة خلال السنوات الأولى من الهجرة، وما طبيعة الضوابط التي حكمت هذه العلاقات في ظل النظام الإسلامي الناشئ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها

- ما واقع النشاط التجاري لليهود في المدينة المنورة قبل الهجرة وبعدها؟
- ما أشكال التبادل التجاري التي نشأت بين المسلمين واليهود في السنوات الأولى من الهجرة؟
- ما الضوابط والقيم التي أرساها الإسلام لتنظيم هذه التعاملات التجارية؟
- ما أثر هذا التبادل التجاري في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع المدني؟

المبحث الأول: الإطار التاريخي والاقتصادي للمجتمع المدني بعد الهجرة

شكّلت الهجرة النبوية إلى المدينة المنورة حدثًا مفصليًا في مسار التاريخ الإسلامي، إذ انتقل المسلمون من مرحلة الاضطهاد في مكة إلى مرحلة تأسيس مجتمع جديد يقوم على أسس سياسية واقتصادية واجتماعية واضحة المعالم. ولم يكن هذا التحول مقتصرًا على البعد الديني فحسب، بل شمل إعادة تنظيم شاملة لبنية المجتمع المدني، بما في ذلك تنظيم العلاقات الاقتصادية وضبط النشاط التجاري بوصفه أحد أعمدة الاستقرار الاجتماعي.[1]

تميّز مجتمع المدينة بعد الهجرة النبوية بتعدد مكوّناته السكانية وتنوّعها، إذ ضمّ المسلمين من المهاجرين والأنصار، إلى جانب القبائل اليهودية التي كانت تقيم في يثرب قبل الإسلام مثل بني قينقاع وبني النضير وبني قريظة. وقد كانت هذه القبائل تمارس نشاطات اقتصادية مهمّة، ولا سيما في مجالات الزراعة والتجارة والصناعة، وكان لها حضور مؤثر في الحياة الاقتصادية للمدينة. ويشير البلاذري إلى أن يهود المدينة كانوا يمتلكون الخبرة في الزراعة والتعاملات التجارية، الأمر الذي جعلهم عنصرًا اقتصاديًا فاعلًا في المجتمع المدني آنذاك. ومع قيام الدولة الإسلامية في المدينة، برزت الحاجة إلى تنظيم العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع، بما يضمن الاستقرار ويحفظ الحقوق وينظم المصالح الاقتصادية والاجتماعية بين المسلمين واليهود، وهو ما استدعى وضع قواعد تنظّم التعايش والتعامل بينهم في إطار النظام الجديد الذي نشأ بعد الهجرة.[2]

وبعد استقرار النبي محمد ﷺ في المدينة، أخذ يعمل على تنظيم شؤون المجتمع الجديد، ولم يقتصر ذلك على الجانب الديني أو السياسي فحسب، بل شمل كذلك الحياة الاقتصادية والمعاملات بين الناس. فقد سعى ﷺ إلى إقامة نظام اقتصادي يقوم على العدل ووضوح المعاملة، ويمنع ما كان شائعًا في معاملات الجاهلية من الغش والربا والاحتكار. وتشير الروايات التي أوردها ابن سعد إلى عناية النبي ﷺ بتنظيم السوق وضبط التعاملات التجارية بين أهل المدينة، بما يضمن حفظ الحقوق والوفاء بالعهود في البيع والشراء. كما عمل على إيجاد سوق للمسلمين يكون قائمًا على مبادئ النزاهة والعدل، بعيدًا عن الممارسات التي تقوم على الاستغلال أو الظلم، مع بقاء التعامل التجاري مفتوحًا بين مختلف فئات المجتمع دون إقصاء، ولكن في إطار القيم التي أقرّها الإسلام في المعاملات المالية والتجارية.[3]

ومن خلال ما يورده ابن هشام في سياق حديثه عن تنظيم النبي ﷺ لشؤون المجتمع في المدينة بعد الهجرة، يتبين أن فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين سكانها لا ينفصل عن إدراك الإطار العام الذي نشأت فيه تلك العلاقات. فقد كانت المدينة مجتمعًا يضم المسلمين من المهاجرين والأنصار، إلى جانب القبائل اليهودية التي كانت تقيم فيها قبل الإسلام، الأمر الذي أوجد واقعًا اجتماعيًا واقتصاديًا متنوعًا. وفي هذا السياق نشأت صور من التعامل والتبادل التجاري بين مختلف فئات المجتمع، في ظل تنظيمٍ اجتماعي وقانوني أخذ يتشكل مع قيام الدولة الإسلامية. ومن ثم فإن دراسة هذا الإطار التاريخي والاقتصادي تعد ضرورية لفهم طبيعة تلك المعاملات، وكيف تفاعلت المكونات الاجتماعية المختلفة داخل مجتمع المدينة في مرحلة من أهم مراحل بناء الدولة الإسلامية الأولى.[4]

المطلب الأول: التركيبة السكانية والاقتصادية ليثرب قبيل الهجرة النبوية

تُعدّ دراسة التركيبة السكانية والاقتصادية للمدينة المنورة قبيل الهجرة النبوية مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة التحولات التي شهدها المجتمع المدني بعد قيام الدولة الإسلامية. فالمدينة، التي كانت تُعرف آنذاك بيثرب، لم تكن مجتمعًا بسيط البنية، بل ضمّت مكوّنات بشرية متعددة، وأنشطة اقتصادية متداخلة، أسهمت مجتمعة في تشكيل واقع اجتماعي واقتصادي خاص. وقد كان لهذا الواقع أثر بالغ في تحديد طبيعة العلاقات بين سكان المدينة، وفي مقدمتها العلاقات الاقتصادية التي ربطت بين العرب واليهود.[5]

إن الوقوف على ملامح هذا المجتمع قبل الهجرة يتيح فهم الخلفية التاريخية التي نشأ في ظلها التبادل التجاري لاحقًا، كما يفسّر طبيعة الأدوار الاقتصادية التي اضطلع بها كل مكوّن سكاني، وحدود النفوذ الاقتصادي داخل المدينة. ومن هنا،

تأتي أهمية هذا المطلب في كونه يهيئ الإطار التفسيري اللازم لتحليل التفاعل الاقتصادي بين المسلمين واليهود بعد الهجرة.[6]

أولًا: التركيبة السكانية ليثرب قبيل الهجرة

تكوّن المجتمع السكاني في يثرب قبيل الهجرة من عنصرين رئيسين: العرب واليهود. وقد تمثّل العنصر العربي أساسًا في قبيلتي الأوس والخزرج، اللتين استقرتا في المدينة منذ قرون، ودخلتا في صراعات داخلية متكررة كان أبرزها حروب عرفت باسم (أيام العرب) وكانت اخرها يوم بُعاث، الأمر الذي أضعف بنيتهما السياسية والاجتماعية قبيل الهجرة.[7]

أما العنصر اليهودي، فقد تركز في عدة قبائل، من أشهرها بنو قينقاع وبنو النضير وبنو قريظة، وقد شكّلوا جزءًا مهمًا من النسيج السكاني للمدينة. وتميّز اليهود بامتلاكهم تنظيمًا اجتماعيًا متماسكًا، واستقرارًا نسبيًا في مناطق محددة، فضلًا عن امتلاكهم موارد اقتصادية مكّنتهم من لعب دور مؤثر في الحياة العامة للمدينة.[8]

ان اليهود دخلوا في تحالفات مع الاوس والخزرج وكان ذلك من أجل تحريض كل من القبيلتين على الأخرى ليبقى القبيلتان ضعيفتين فيما يقوى المركز اليهودي في المدينة، وقد أدى هذا التنوّع السكاني إلى نشوء شبكة علاقات معقّدة، اتسمت أحيانًا بالتعاون والمصالح المشتركة، وأحيانًا أخرى بالتنافس والصراع، خاصة في ظل غياب سلطة سياسية مركزية قادرة على ضبط العلاقات بين هذه المكونات.[9]

ثانيًا: الأوضاع الاقتصادية في يثرب قبل الهجرة

اعتمد الاقتصاد في المدينة المنورة قبيل الهجرة على الزراعة والتجارة بوصفهما النشاطين الرئيسين. فقد شكّلت الزراعة، ولا سيما زراعة النخيل، المصدر الأساسي للعيش، نظرًا لطبيعة المدينة الجغرافية وتوافر المياه نسبيًا. وكانت ملكية الأراضي

الزراعية متفاوتة بين سكان المدينة، مع ملاحظة تركّز جزء معتبر من الأراضي الخصبة بيد القبائل اليهودية.[10]

ويذكر في وصفه لبلاد الحجاز أن المدينة المنورة كانت من الحواضر المعروفة في تلك الناحية، وأنها تقع في موضع تمرّ به الطرق التي تسلكها القوافل بين الحجاز والشام، الأمر الذي جعلها موضع اتصال تجاري بين الجهات المختلفة. وقد ساعد هذا الموقع على قيام حركة من البيع والشراء وتبادل السلع بين أهلها والوافدين إليها، سواء من التجار أو من القوافل المارة في تلك الطرق. ومن ثم أصبحت المدينة، بما يتوافر فيها من أسواق وما يرد إليها من السلع، موضع نشاط اقتصادي يرتبط بحركة التجارة التي كانت تصل بين أقاليم الحجاز وما جاورها من البلدان.[11]

وتذكر كتب التاريخ عند حديثها عن أحوال العرب قبل الإسلام أن النشاط التجاري كان حاضرًا في حياتهم، غير أن أكثر القبائل العربية كانت تنصرف إلى شؤونها القبلية وما يقع بينها من الحروب والمنازعات، الأمر الذي شغلها في كثير من الأحيان عن توسيع نشاطها الاقتصادي وتنظيم تجارتها على نحو مستقر. ويشير الذهبي في سياق حديثه عن أخبار تلك المرحلة إلى ما كان يغلب على حياة العرب من التنافس القبلي وكثرة الوقائع بينهم، وهو ما جعل نشاطهم التجاري يجري في نطاق محدود إذا ما قورن بغيرهم ممن عُرفوا بممارسة التجارة والصناعات في الحواضر.[12]

ثالثًا: أثر التركيبة السكانية والاقتصادية في العلاقات داخل المدينة

أسهمت هذه التركيبة السكانية والاقتصادية غير المتوازنة في تشكيل نمط خاص من العلاقات داخل المدينة، إذ ارتبط العرب واليهود بعلاقات قائمة على المصالح الاقتصادية المتبادلة من جهة، وعلى التنافس والاحتكاك من جهة أخرى. وقد

انعكس هذا الوضع على طبيعة السوق، وأساليب التعامل التجاري، ومستوى الاعتماد المتبادل بين المكونات السكانية.[13]

وتشير الأخبار التي يوردها السمهودي في حديثه عن أحوال المدينة وسكانها قبل الهجرة إلى أن المجتمع كان يضم قبائل متعددة من الأوس والخزرج، إلى جانب القبائل اليهودية التي كانت تقيم في نواحيها، وقد كانت العلاقات بينهم تجري بحسب ما تفرضه الأعراف القبلية وما يقع بينهم من التحالفات والمنازعات. فلما قدم النبي محمد ﷺ إلى المدينة، أخذ يعمل على جمع الكلمة وتنظيم شؤون المجتمع بين سكانها، فأقام بينهم نظامًا يضبط العلاقات ويقرّ السلم بينهم، حتى اجتمع أهل المدينة على نظام واحد بعد ما كان بينهم من التفرق والاختلاف. وقد كان لهذا التنظيم أثر في استقرار أحوال المدينة وانتظام شؤونها بين مختلف فئات سكانها.[14]

المطلب الثاني

أوضاع النشاط التجاري والأسواق في المدينة المنورة بعد قيام الدولة الإسلامية

وتذكر الأخبار التي أوردها ابن شَبّة في حديثه عن أحوال المدينة بعد قدوم النبي ﷺ إليها أن الحياة فيها أخذت تنتظم شيئًا فشيئًا، ومن ذلك ما يتصل بالأسواق والمعاملات بين الناس. فقد كان أهل المدينة يتبايعون في أسواقهم ويقصدها التجار والوافدون لقضاء حوائجهم، فلما استقر النبي ﷺ بالمدينة عُني بأمر السوق وما يجري فيه من البيع والشراء، حتى جرت المعاملات بين الناس على وجهٍ منضبط يقوم على الصدق في البيع والوفاء في التعامل. وقد أصبحت الأسواق في المدينة موضع اجتماع الناس وتبادل السلع بينهم، يجتمع فيها أهلها والوافدون إليها، فيقضون فيها حوائجهم وتجري بينهم معاملات البيع والشراء في ظل النظام الذي استقر في المدينة بعد الهجرة.[15]

وتأتي دراسة أوضاع النشاط التجاري بعد قيام الدولة الإسلامية لتبيان كيفية انتقال المجتمع المدني من واقع اقتصادي تحكمه الأعراف القبلية والممارسات غير المنضبطة، إلى نظام اقتصادي أكثر تنظيمًا يقوم على قواعد أخلاقية وقانونية واضحة. كما تُسهم هذه الدراسة في فهم طبيعة العلاقة بين السوق الإسلامي والأسواق القائمة التي كان يديرها اليهود، وما ترتب على ذلك من تفاعل اقتصادي منظم في ظل الدولة الجديدة.[16]

أولًا: تنظيم السوق في المدينة المنورة بعد الهجرة

وتشير الأخبار التي نقلها الجغرافيون المسلمون عند وصفهم لمدينة النبي ﷺ إلى ما كان لها من حركة تجارية ونشاط اقتصادي في أسواقها، إذ يذكر الإدريسي في وصفه للمدينة أن بها سوقًا يقصده الناس للبيع والشراء، وترد إليه السلع من نواحي مختلفة، مما يدل على ما كان للسوق من دور في حياة أهلها الاقتصادية. وقد نشأت هذه الحركة التجارية في ظل التنظيم الذي أرساه النبي ﷺ لشؤون المجتمع بعد الهجرة، حيث أصبحت المعاملات تُجرى في إطار منضبط يقوم على العدل ووضوح التعامل بين المتبايعين، فغدا السوق فضاءً مفتوحًا للنشاط التجاري يقصده أهل المدينة وغيرهم، وتُدار فيه المبادلات وفق القواعد التي استقر عليها المجتمع الإسلامي في معاملاته.[17]

وتشير الروايات التي أوردها الطبري في حديثه عن استقرار المسلمين في المدينة بعد الهجرة إلى أن الحياة فيها أخذت تتشكل في إطار مجتمع جديد جمع بين المهاجرين والأنصار وسائر سكانها. فقد استقر المهاجرون في المدينة وشاركوا الأنصار في شؤون المعيشة والعمل، بعد أن آخى النبي ﷺ بينهم، الأمر الذي أتاح لهم الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمدينة. وفي ظل هذا الاستقرار أخذ المسلمون يشاركون في مختلف المعاملات اليومية، بما في ذلك البيع والشراء

وتبادل المنافع، إلى جانب غيرهم من سكان المدينة، مما يدل على أن النشاط الاقتصادي كان من مظاهر الحياة البارزة فيها منذ السنوات الأولى للهجرة، وأن الأسواق والمعاملات التجارية استمرت قائمة في إطار النظام الاجتماعي الذي نشأ في المجتمع المدني الجديد.[18]

ثانيًا: الضوابط الأخلاقية والشرعية للنشاط التجاري

ارتكز النشاط التجاري في المدينة بعد قيام الدولة الإسلامية على مجموعة من الضوابط الأخلاقية والشرعية التي شكّلت أساس المعاملات الاقتصادية. فقد أكّد الإسلام على الوفاء بالعقود، وتحريم الغش والخداع، ومنع الاحتكار، وضمان العدالة في البيع والشراء. وأسهمت هذه القيم في خلق بيئة تجارية أكثر استقرارًا وثقة بين المتعاملين.[19]

كما كان لهذه الضوابط دور في تنظيم العلاقات التجارية بين المسلمين وغيرهم من سكان المدينة، إذ أُقرت المعاملات القائمة على الرضا المتبادل والالتزام بالشروط، دون تمييز أو إقصاء، ما دام التعامل منضبطًا بالقواعد العامة التي أرستها الدولة الإسلامية.[20]

ثالثًا: أثر تنظيم الأسواق في النشاط التجاري العام

أدّى تنظيم الأسواق بعد قيام الدولة الإسلامية إلى تنشيط الحركة التجارية داخل المدينة، وتعزيز التبادل الاقتصادي بين مختلف فئات المجتمع. فقد ساعدت القواعد الواضحة على تقليل النزاعات التجارية، ووفّرت مناخًا اقتصاديًا أكثر استقرارًا، انعكس إيجابًا على العلاقات الاجتماعية.[21]

وتدل الأخبار التي نقلها الإخباريون عن أحوال العرب في الجاهلية على أن الأسواق كانت تمثل مراكز أساسية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، إذ كانت القبائل تجتمع في مواسم معروفة تعقد فيها المعاملات التجارية وتلتقي الجماعات

المختلفة للبيع والشراء وتبادل المنافع. وقد أشار ابن الكلبي في حديثه عن عادات العرب وما يرتبط بأصنامهم ومواسمهم إلى أن العرب كانوا يجتمعون عند هذه المواسم والأسواق، حيث ترد القبائل من أنحاء الجزيرة وتلتقي للتجارة وقضاء الحاجات المختلفة. ويكشف هذا الوصف عن المكانة التي احتلتها الأسواق في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية بين القبائل العربية قبل الإسلام. وفي ضوء هذا الإرث التجاري الذي عرفه العرب في الجاهلية، جاءت التنظيمات التي شهدها مجتمع المدينة بعد الهجرة لتجري المعاملات في إطار أكثر انتظامًا وعدلًا، بما يسهم في استقرار التعاملات بين مختلف فئات المجتمع.[22]

المبحث الثاني: طبيعة التبادل التجاري بين المسلمين واليهود في المدينة

تُعدّ المدينة المنورة من الحواضر المهمة في إقليم الحجاز، إذ عُرفت منذ العصور السابقة للإسلام باستقرار السكان فيها وبما ارتبط بذلك من نشاط اجتماعي واقتصادي ملحوظ. فقد كانت المدينة موضع التقاء للناس لقضاء شؤونهم المختلفة، حيث يفد إليها السكان والوافدون لتبادل السلع والمنافع، الأمر الذي أسهم في تنشيط المعاملات اليومية بين أهلها. وقد أدى هذا الاستقرار العمراني وتوافد الناس إلى جعل المدينة مركزًا للحركة الاقتصادية والاجتماعية، إذ كانت تُقضى فيها حاجات السكان وتُجرى فيها عمليات البيع والشراء وتبادل المنافع، وهو ما يعكس طبيعة النشاط الاقتصادي الذي اتسم به المجتمع المدني في تلك المرحلة.[23]

وقد تميّز هذا التبادل التجاري بكونه استمرارًا لواقع اقتصادي سابق على الهجرة، غير أنه خضع بعد قيام الدولة الإسلامية لإطار تنظيمي جديد حدّد طبيعة التعاملات وحدودها، وضبطها بقواعد شرعية وأخلاقية واضحة. وفي هذا السياق، لم يكن التعامل التجاري قائمًا على القطيعة أو الإقصاء، بل على أساس المصالح

المتبادلة والالتزام بالضوابط العامة التي تحكم السوق، وهو ما أتاح استمرار التفاعل الاقتصادي بين المسلمين واليهود ضمن مناخ من التنظيم والاستقرار النسبي.[24]

وتكمن أهمية دراسة طبيعة هذا التبادل التجاري في الكشف عن الأشكال العملية للتعايش الاقتصادي في المجتمع المدني، وكيف أسهمت القيم الإسلامية في إعادة صياغة العلاقات التجارية بما يضمن العدالة والشفافية، ويحدّ من الممارسات التي كانت سائدة قبل الهجرة. كما تُبرز هذه الدراسة الدور الذي لعبه النشاط التجاري في تنظيم العلاقات الاجتماعية، وتقليل مظاهر الاحتكاك، وتحقيق نوع من التوازن الاقتصادي بين المكونات المختلفة للمجتمع.[25]

المطلب الأول: مجالات وأنماط التبادل التجاري بين المسلمين واليهود

شكّل التبادل التجاري بين المسلمين واليهود في المدينة المنورة أحد أبرز مظاهر التفاعل الاقتصادي في المجتمع المدني في السنوات الأولى بعد الهجرة، إذ لم ينشأ هذا النشاط الاقتصادي مع قيام الدولة الإسلامية فحسب، بل كان امتدادًا لواقع اقتصادي قائم قبل الهجرة، أعيد تنظيمه في ظل النظام الاجتماعي والسياسي الجديد الذي أرساه الإسلام. وقد عُرف يهود المدينة – ولا سيما بنو قينقاع – باشتغالهم بالتجارة والحِرَف المختلفة، ومن أبرزها الصياغة وصناعة الحلي وإدارة الأسواق، الأمر الذي جعل أسواقهم مركزًا مهمًا للنشاط التجاري في المدينة. وقد تعامل المسلمون في بداية العهد المدني مع تلك الأسواق، مستفيدين من الخبرات التجارية المتراكمة لدى اليهود ومن الموارد الاقتصادية المتاحة، وهو ما يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية التي قامت على التبادل والمنفعة المتبادلة ضمن إطار من التنظيم والاستقرار الذي سعت الدولة الإسلامية الناشئة إلى ترسيخه في المعاملات الاقتصادية بين سكان المدينة.[26]

تُعدّ المدينة المنورة من أبرز مدن الحجاز التي عُرفت منذ القدم بمكانتها العمرانية وبما كان يجتمع فيها من السكان والوافدين لقضاء شؤونهم المختلفة. فقد شكّلت المدينة مركزًا مهمًا للحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ كانت مقصدًا للتجار وأهل الحرف، حيث تُعرض السلع وتتم عمليات البيع والشراء في أسواقها، الأمر الذي أضفى عليها طابعًا تجاريًا نشطًا. كما أسهم موقعها ووفرة مواردها الزراعية في جعلها موضع استقرار للسكان ومركزًا لتبادل المنافع والسلع بين أهلها والوافدين إليها، وهو ما يعكس حيوية النشاط الاقتصادي الذي ميّز المدينة في تلك المرحلة التاريخية.[27]

أولًا: التبادل في السلع الزراعية والمنتجات الغذائية

شكّلت السلع الزراعية، وفي مقدمتها التمور والحبوب، المجال الأوسع للتبادل التجاري بين المسلمين واليهود في المدينة المنورة، نظرًا لاعتماد الاقتصاد المدني بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي. وقد امتلك اليهود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إضافة إلى خبرتهم في استثمارها، مما جعلهم طرفًا فاعلًا في توفير المنتجات الغذائية داخل السوق.[28]

وفي المقابل، شارك المسلمون، ولا سيما الأنصار، في الإنتاج الزراعي، بينما أسهم المهاجرون في النشاط التجاري المتعلق بتسويق هذه المنتجات. وقد قامت عمليات التبادل على أساس البيع والشراء المباشر، وفق أعراف السوق السائدة، مع الالتزام بالضوابط التي أرساها الإسلام لاحقًا، مثل تحريم الغش والاحتكار.[29]

ثانيًا: التبادل في السلع التجارية والحرفية

إلى جانب المنتجات الزراعية، شمل التبادل التجاري بين المسلمين واليهود السلع الحرفية والمواد الاستهلاكية، مثل الأدوات المعدنية، والملابس، وبعض المستلزمات

اليومية. وقد تميّز اليهود بإتقان بعض الحرف والصناعات البسيطة، الأمر الذي جعل منتجاتهم حاضرة في أسواق المدينة.[30]

كما شارك المسلمون في هذا المجال من خلال التجارة في السلع التي جلبها المهاجرون من مكة أو من الرحلات التجارية اللاحقة، مما أسهم في تنويع المعروض في السوق المدني. وقد اتسم هذا النمط من التبادل بالمرونة والتكامل، إذ لبّى احتياجات المجتمع المتنامي في المدينة.[31]

ثالثًا: أنماط المعاملات المالية في التبادل التجاري

اتخذ التبادل التجاري بين المسلمين واليهود أنماطًا متعددة من المعاملات المالية، من أبرزها البيع النقدي والبيع الآجل، إضافة إلى بعض صور الشراكة التجارية. وقد خضعت هذه المعاملات بعد قيام الدولة الإسلامية لضوابط شرعية هدفت إلى تحقيق العدالة ومنع الاستغلال.[32]

كما شهدت هذه المرحلة تعامل المسلمين مع اليهود في إطار من الالتزام بالعقود والشروط المتفق عليها، ما دام ذلك لا يتعارض مع المبادئ الإسلامية. وقد أسهم هذا الالتزام في تعزيز الثقة المتبادلة داخل السوق، وتقليل النزاعات التجارية.[33]

رابعًا: أثر تنوع مجالات التبادل في العلاقات الاقتصادية

أسهم تنوّع مجالات وأنماط التبادل التجاري بين المسلمين واليهود في خلق شبكة علاقات اقتصادية متداخلة داخل المدينة المنورة، قائمة على المصالح المشتركة والتكامل الاقتصادي. وقد ساعد هذا التفاعل على تلبية احتياجات المجتمع المدني، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المرحلة المبكرة من الهجرة.[34]

كما أظهر هذا التنوّع قدرة الدولة الإسلامية الناشئة على استيعاب مختلف الفاعلين الاقتصاديين ضمن إطار تنظيمي واحد، يقوم على العدالة والانضباط، وهو ما مهّد لاحقًا لتطور أوسع في النشاط التجاري داخل المدينة.[35]

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية والتنظيمية للتعاملات التجارية في المجتمع المدني

أولى الإسلام عناية خاصة بتنظيم التعاملات التجارية في المجتمع المدني بعد الهجرة، إدراكًا لأهمية الاقتصاد في استقرار الدولة الناشئة وبناء علاقات متوازنة بين مكوّنات المجتمع المختلفة. ولم يكن هذا التنظيم مجرّد توجيهات أخلاقية عامة، بل جاء في صورة ضوابط شرعية وتنظيمية واضحة هدفت إلى ضبط حركة السوق، ومنع الممارسات الضارّة، وضمان العدالة في المعاملات بين المسلمين وغيرهم، ومنهم اليهود.[36]

وتكمن أهمية دراسة هذه الضوابط في إبراز الأساس الذي قامت عليه العلاقات التجارية في المدينة، وكيف أسهمت في تنظيم التبادل التجاري بين المسلمين واليهود ضمن إطار قانوني وأخلاقي جامع، يحفظ الحقوق ويحدّ من النزاعات، ويعكس روح التعايش التي ميّزت المجتمع المدني في سنواته الأولى.[37]

أولًا: الأسس الشرعية المنظمة للتعاملات التجارية

قامت التعاملات التجارية في المجتمع المدني على جملة من الأسس الشرعية التي أرساها الإسلام، وفي مقدمتها تحقيق العدل والرضا المتبادل بين أطراف التعاقد. فقد أكّد الإسلام على مشروعية البيع والشراء القائمين على التراضي، وحرّم كل صور الظلم والاستغلال التي تُخلّ بتوازن العلاقة بين المتعاملين.[38]

كما شدّد على تحريم الغش والخداع في المعاملات التجارية، واعتبر الصدق والأمانة من القيم الأساسية التي يجب أن تحكم النشاط الاقتصادي. وقد أسهم هذا التوجيه في خلق مناخ من الثقة داخل السوق المدني، انعكس إيجابًا على العلاقات التجارية بين المسلمين واليهود، الذين خضعوا لهذه القواعد العامة في تعاملاتهم داخل المدينة.[39]

ثانيًا: تنظيم السوق ومنع الممارسات الاحتكارية

من أبرز مظاهر التنظيم التجاري في المجتمع المدني منع الاحتكار والتلاعب بالأسعار، لما لذلك من آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فقد حرص النبي محمد ﷺ على ضبط حركة السوق، ومنع السيطرة الفردية أو الجماعية التي تؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة.[40]

وقد شمل هذا التنظيم جميع المتعاملين في السوق دون تمييز، الأمر الذي أسهم في الحدّ من النفوذ الاقتصادي غير المتوازن، ووفّر بيئة تنافسية أكثر عدالة. كما ساعد ذلك في تقليص مظاهر الاستغلال التي كانت سائدة قبل الهجرة، وأرسى قواعد واضحة لتنظيم النشاط التجاري في المدينة.[41]

ثالثًا: الوفاء بالعقود واحترام الالتزامات التجارية

شكّل الوفاء بالعقود أحد أهم الضوابط التي حكمت التعاملات التجارية في المجتمع المدني. فقد اعتبر الإسلام الالتزام بالشروط المتفق عليها أساسًا لصحة المعاملات، سواء أكانت هذه المعاملات بين المسلمين أنفسهم أم بينهم وبين غير المسلمين.[42]

وقد انعكس هذا المبدأ في الواقع العملي للسوق، إذ أُقرت العقود التجارية القائمة على الوضوح والتحديد، مما ساهم في تقليل النزاعات وحفظ الحقوق. كما أتاح هذا التنظيم استمرار التبادل التجاري بين المسلمين واليهود في إطار من الانضباط القانوني، بعيدًا عن الفوضى أو الغموض.[43]

رابعًا: شمول الضوابط لجميع مكونات المجتمع المدني

تميّزت الضوابط الشرعية والتنظيمية للتعاملات التجارية في المجتمع المدني بكونها شاملة لجميع السكان، دون تفرقة على أساس ديني أو قبلي. فقد خضعت الأسواق في المدينة لقواعد عامة تُطبّق على الجميع، ما دام النشاط التجاري يتم داخل الإطار الذي تنظمه الدولة الإسلامية.[44]

وقد أسهم هذا الشمول في تعزيز التعايش الاقتصادي، وترسيخ مبدأ المساواة أمام القواعد التنظيمية، وهو ما انعكس إيجابًا على طبيعة العلاقات التجارية بين المسلمين واليهود، وجعل السوق مجالًا للتفاعل المنضبط، لا للصراع أو الإقصاء.[45]

المبحث الثالث: آثار التبادل التجاري في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية

أدّى التبادل التجاري بين المسلمين واليهود في المدينة المنورة خلال السنوات الأولى من الهجرة دورًا محوريًا في تشكيل ملامح العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع المدني. فلم يكن النشاط التجاري مجرد وسيلة لتبادل السلع وتحقيق المكاسب المادية، بل مثّل أداة فاعلة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتنظيم العلاقات بين المكونات السكانية المختلفة، في ظل الدولة الإسلامية الناشئة.[46]

وتكمن أهمية هذا المبحث في كونه ينتقل من وصف طبيعة التبادل التجاري وضوابطه، إلى تحليل آثاره ونتائجه العملية على المجتمع المدني، ولا سيما في جانبيه الاقتصادي والاجتماعي. فقد أسهم انتظام التعاملات التجارية، وخضوعها لقواعد واضحة، في الحد من الاضطرابات الاقتصادية، وتقليص مظاهر التنافس غير المنضبط، الأمر الذي انعكس على طبيعة العلاقات بين المسلمين واليهود، وساعد على ترسيخ نوع من التعايش القائم على المصالح المشتركة.[47]

ومن هنا، يسعى هذا المبحث إلى إبراز أثر التبادل التجاري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المدينة المنورة، من خلال تحليل نتائجه المباشرة وغير المباشرة، بوصفه أحد العوامل الداعمة لبناء مجتمع منظم في المرحلة المبكرة من الهجرة.

المطلب الأول: أثر التبادل التجاري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدينة المنورة

شكّل الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية التي سعت الدولة الإسلامية إلى تحقيقها في المدينة المنورة بعد الهجرة، لما له من أثر مباشر في استقرار المجتمع ككل. وقد كان التبادل التجاري المنظّم بين المسلمين واليهود من أبرز العوامل التي أسهمت في هذا الاستقرار، إذ وفّر إطارًا عمليًا لتلبية احتياجات السكان، وتنشيط الحركة الاقتصادية، وضبط العلاقات المالية داخل السوق.[48]

وتنبع أهمية هذا المطلب من كونه يسلّط الضوء على الدور الذي أدّاه التبادل التجاري في تقوية البنية الاقتصادية للمدينة، وكيف أسهم في تجاوز حالة الاضطراب التي كانت سائدة قبل الهجرة، ليحل محلها نظام اقتصادي أكثر توازنًا وانضباطًا، يقوم على قواعد واضحة تضمن الحقوق وتحدّ من النزاعات.[49]

أولًا: تنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير السلع

أسهم التبادل التجاري بين المسلمين واليهود في تنشيط الحركة الاقتصادية داخل المدينة المنورة، من خلال ضمان تدفّق السلع الأساسية، ولا سيما المنتجات الزراعية والغذائية، إلى الأسواق. وقد أدّى هذا الانتظام في توفير السلع إلى الحدّ من حالات الندرة والاحتكار، وساعد على استقرار الأسعار نسبيًا، الأمر الذي انعكس إيجابًا على معيشة السكان.[50]

كما أتاح هذا التبادل للمسلمين، خاصة المهاجرين، فرصًا أوسع للاندماج في النشاط الاقتصادي، سواء من خلال العمل التجاري المباشر أو عبر المشاركة في عمليات البيع والشراء، مما ساعد على تعزيز القدرة الإنتاجية للمجتمع المدني.[51]

ثانيًا: تحقيق التوازن في القوة الاقتصادية داخل المدينة

أدّى تنظيم التبادل التجاري إلى تقليص مظاهر الاختلال في القوة الاقتصادية بين مكوّنات المجتمع المدني. فبعد أن كان النفوذ الاقتصادي يميل بدرجة كبيرة لصالح فئات محددة قبل الهجرة، أسهم قيام الدولة الإسلامية وتنظيم السوق في خلق نوع من التوازن بين المسلمين واليهود، ضمن إطار من المنافسة المشروعة.[52]

وقد انعكس هذا التوازن على استقرار السوق، إذ أصبحت العلاقات الاقتصادية أقل عرضة للتوترات الناتجة عن السيطرة أو الاحتكار، وأصبحت محكومة بضوابط عامة تطبّق على جميع المتعاملين دون تمييز.[53]

ثالثًا: الحد من النزاعات الاقتصادية وتعزيز الثقة في السوق

أسهم التبادل التجاري المنظّم في الحدّ من النزاعات الاقتصادية داخل المدينة المنورة، من خلال وضوح قواعد التعامل، واحترام العقود، والالتزام بالشروط المتفق عليها. وقد ساعد ذلك في بناء مناخ من الثقة داخل السوق، شجّع على استمرار النشاط التجاري وتوسّعه.[54]

كما انعكس هذا الاستقرار في السوق على العلاقات الاجتماعية، إذ أدّى انخفاض النزاعات الاقتصادية إلى تقليل الاحتكاكات بين المكونات السكانية، وأسهم في تعزيز حالة من الاستقرار العام داخل المجتمع المدني.[55]

رابعًا: أثر الاستقرار الاقتصادي في دعم الدولة الإسلامية الناشئة

كان للاستقرار الاقتصادي الناتج عن انتظام التبادل التجاري دور مهم في دعم الدولة الإسلامية في مراحلها الأولى، إذ وفّر قاعدة اقتصادية تساعد على تسيير شؤون المجتمع، وتلبية احتياجاته الأساسية. كما أسهم هذا الاستقرار في تمكين الدولة من فرض النظام العام، وتعزيز حضورها بوصفها جهة منظمة للحياة الاقتصادية والاجتماعية.[56]

وبذلك، يمكن القول إن التبادل التجاري بين المسلمين واليهود لم يكن عاملًا اقتصاديًا فحسب، بل شكّل عنصرًا داعمًا للاستقرار العام في المدينة المنورة، وأسهم في ترسيخ أسس المجتمع المدني في المرحلة المبكرة من الهجرة.

المطلب الثاني: انعكاسات التبادل التجاري على العلاقات الاجتماعية بين المسلمين واليهود

لم تقتصر آثار التبادل التجاري بين المسلمين واليهود في المدينة المنورة على الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتدّت لتشمل العلاقات الاجتماعية بين مكوّنات المجتمع المدني. فقد مثّل السوق فضاءً للتفاعل اليومي، تُبنى فيه علاقات قائمة على التعامل المباشر، وتتداخل فيه المصالح، بما ينعكس على طبيعة الروابط الاجتماعية بين الأطراف المختلفة.[57]

وتبرز أهمية هذا المطلب في كونه يسلّط الضوء على البعد الاجتماعي للتبادل التجاري، وكيف أسهم انتظام المعاملات الاقتصادية في ضبط العلاقات بين المسلمين واليهود، والحد من مظاهر التوتر، وتعزيز صور من التعايش الاجتماعي، في ظل الدولة الإسلامية الناشئة.

أولًا: تعزيز التعايش الاجتماعي من خلال المصالح الاقتصادية المشتركة

أسهم التبادل التجاري في إيجاد مصالح اقتصادية مشتركة بين المسلمين واليهود، الأمر الذي انعكس على طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المدينة المنورة. فاعتماد كل طرف على الآخر في بعض مجالات النشاط الاقتصادي أسهم في تقليل حدّة الصراعات، وخلق نوع من التعايش القائم على المنفعة المتبادلة.[58]

وقد شكّل هذا التفاعل الاقتصادي عاملًا مهمًا في تنظيم العلاقات اليومية بين المسلمين واليهود، إذ أتاح فرصًا للتواصل والتعامل المستمر، بعيدًا عن القطيعة أو العزلة الاجتماعية.[59]

ثانيًا: دور السوق في تنظيم العلاقات الاجتماعية

مثّل السوق في المدينة المنورة مجالًا اجتماعيًا مفتوحًا، تُمارس فيه العلاقات الاقتصادية ضمن إطار من التنظيم والانضباط. وقد أسهم التزام أطراف التبادل التجاري بالقواعد الشرعية والتنظيمية في الحد من النزاعات الاجتماعية الناجمة عن الخلافات الاقتصادية.[60]

كما أدّى وضوح القواعد الناظمة للسوق إلى ترسيخ الثقة بين المتعاملين، وهو ما انعكس إيجابًا على العلاقات الاجتماعية، وجعل التفاعل بين المسلمين واليهود أكثر استقرارًا واتزانًا.[61]

ثالثًا: الحد من الاحتكاكات الاجتماعية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي

ساعد تنظيم التبادل التجاري على تقليص الاحتكاكات الاجتماعية التي كانت تنشأ نتيجة الممارسات الاقتصادية غير المنضبطة. فمع خضوع السوق لقواعد عامة تطبّق على الجميع، تراجعت أسباب النزاع المرتبطة بالغش أو الاستغلال أو الاحتكار.[62]

وقد انعكس ذلك في انخفاض حدّة التوتر الاجتماعي داخل المدينة، وأسهم في خلق بيئة أكثر انسجامًا بين المكونات السكانية، على الأقل في المجال الاقتصادي والاجتماعي اليومي.[63]

رابعًا: حدود تأثير التبادل التجاري في العلاقات الاجتماعية

على الرغم من الأثر الإيجابي للتبادل التجاري في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين المسلمين واليهود، فإن هذا الأثر ظلّ محدودًا بإطار المصالح الاقتصادية، ولم يُلغِ جميع مظاهر التباين أو الخلاف القائم بين الطرفين. فقد بقيت بعض العوامل الدينية والسياسية والاجتماعية مؤثرة في طبيعة العلاقات العامة داخل المدينة.[64]

ومع ذلك، يظل التبادل التجاري أحد العوامل المهمة التي أسهمت في ضبط العلاقات الاجتماعية، والحد من تفاقم النزاعات، ضمن سياق تاريخي اتّسم بتعدّد المكونات واختلاف المصالح.(65)

يتبيّن من خلال هذا العرض أن التبادل التجاري بين المسلمين واليهود أدّى دورًا ملموسًا في تنظيم العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المدني، من خلال تعزيز المصالح المشتركة، وتنظيم التفاعل اليومي، والحد من النزاعات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي. وقد أسهم ذلك في ترسيخ نمط من التعايش الاجتماعي المنضبط، الذي شكّل أحد مظاهر الاستقرار في المدينة المنورة خلال السنوات الأولى من الهجرة.(66)

الخاتمة

تناول هذا البحث دراسة التبادل التجاري بين المسلمين واليهود في المدينة المنورة خلال السنوات الأولى من الهجرة، بوصفه أحد الجوانب المهمة في بناء المجتمع المدني وتنظيم علاقاته الاقتصادية والاجتماعية. وقد سعى البحث إلى إبراز السياق التاريخي والاقتصادي الذي نشأت فيه هذه التعاملات، وتحليل طبيعتها وضوابطها، وصولًا إلى بيان آثارها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنظيم العلاقات الاجتماعية داخل الدولة الإسلامية الناشئة.

وقد أظهرت الدراسة أن التبادل التجاري في المدينة لم يكن قائمًا على القطيعة أو الإقصاء، بل جرى ضمن إطار من التنظيم والانضباط، مستندًا إلى مبادئ العدل والوفاء بالعقود ومنع الممارسات الضارة بالسوق. كما كشفت عن الدور الذي اضطلعت به الدولة الإسلامية في إعادة تنظيم النشاط التجاري بما يحقق التوازن بين مكوّنات المجتمع المختلفة، ويحدّ من مظاهر الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي.

وتؤكد نتائج البحث أن المجال الاقتصادي مثّل إحدى الساحات العملية التي تجلّى فيها التعايش المنظّم بين المسلمين واليهود في المدينة المنورة، بعيدًا عن التوظيف الأيديولوجي اللاحق، مما يبرز أهمية دراسة هذا الجانب لفهم طبيعة المجتمع الإسلامي المبكر في شموليته وتعدديته.

الاستنتاجات

1. إن المدينة المنورة قبيل الهجرة كانت تمتلك بنية سكانية واقتصادية متعدّدة، أسهمت في تشكيل واقع تجاري معقّد مهّد لظهور أنماط متداخلة من التبادل التجاري بعد قيام الدولة الإسلامية.
2. لم يكن التبادل التجاري بين المسلمين واليهود ظاهرة طارئة، بل امتدادًا لواقع سابق أُعيد تنظيمه وفق ضوابط شرعية وتنظيمية واضحة بعد الهجرة.
3. أسهم تنظيم السوق والالتزام بالضوابط الشرعية في تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادي داخل المدينة المنورة، والحد من مظاهر الاحتكار والنزاعات التجارية.
4. أدّى التبادل التجاري دورًا ملموسًا في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين المسلمين واليهود، من خلال خلق مصالح مشتركة أسهمت في تقليل الاحتكاكات اليومية.

التوصيات

1. توصي الدراسة بضرورة توسيع البحث في الجوانب الاقتصادية للتاريخ الإسلامي المبكر، لما لها من دور أساسي في فهم طبيعة المجتمع والدولة في صدر الإسلام.
2. تشجيع الدراسات المقارنة التي تتناول تنظيم الأسواق والعلاقات التجارية بين المسلمين وغير المسلمين في مراحل تاريخية مختلفة من التاريخ الإسلامي.
3. الإفادة من التجربة التاريخية لتنظيم السوق في المدينة المنورة في إبراز قيم العدل والتعايش الاقتصادي في الدراسات المعاصرة.

4. الدعوة إلى اعتماد قراءة تاريخية موضوعية للعلاقات الإسلامية–اليهودية في صدر الإسلام، بعيدًا عن الإسقاطات السياسية والفكرية الحديثة.

الهوامش:

[1](1) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ج 2، ص 354–360.

(2) أحمد بن يحيى ، فتوح البلدان، تحقيق صلاح الدين المنجد، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1988م، ص 28–35.

(3) محمد بن سعد بن منيع ، الطبقات الكبرى، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968م، ج 1، ص 238–245.

(4) عبد الملك ، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ج 2، ص 147–154.

(5) أحمد، لبيد إبراهيم، السيرة النبوية الشريفة، مطبعة الميناء، بغداد، 2009م، ص 145–152.

(6) الأفغاني، سعيد، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، دار الفكر، ط3، دمشق، د.ت، ص 189–205.

(7) الأنصاري، عبد القدوس، آثار المدينة المنورة، مطبعة الترقي، دمشق، 1932م، ص 73–88.

(8) الأنطاكي، داود بن عمر (ت 1008هـ)، تذكرة داود، د.م، د.ت، ص 41–45.

(9) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ط2، جامعة بغداد، 1993م، ج6، ص 9–25.

(10) الحميري، محمد بن عبد المنعم (ت 727هـ)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، ط2، بيروت، 1984م، ص 531–536.

(11)أبو القاسم النصيبي (ت 367هـ)، صورة الأرض، المكتبة الحيدرية، قم، 1328هـ، ص 32–36.

(12)محمد بن أحمد (ت 748هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، دار الكتاب العربي، مصر، 1367هـ، ج1، ص 271–278.

(13) سالم، عبد العزيز، تاريخ العرب في عصر الجاهلية، دار النهضة العربية، لبنان، 1971م، ص 214–226.

(14) السمهودي، علي بن أحمد (ت 911هـ)، وفاء الوفا بأخبار المصطفى ﷺ، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م، ج2، ص 641–655.

(15)أبو زيد عمر النميري (ت 262هـ)، تاريخ المدينة المنورة (أخبار المدينة النبوية)، تحقيق محمد شلوت، دار التراث، بيروت، 1990م، ج1، ص 259–275.

(16) شريف، أحمد إبراهيم، مكة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول ﷺ، القاهرة، 1967م، ص 188–197.

(17)محمد بن محمد (ت 560هـ)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002م، ص 151–155.

(18) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ج2، ص 27–30.
(19) زكريا بن محمد (ت 682هـ)، عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات، مكتبة الإيمان، ط2، مصر، 2006م، ص 118–121.
(20) أحمد بن علي (ت 821هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، د.ت، ج1، ص 312–318.
(21) هشام بن محمد (ت 204هـ)، جمهرة النسب، تحقيق عبد الستار أحمد فرج، الكويت، 1983م، ص 233–238.
(22) الكلبي، هشام بن محمد، كتاب الأصنام، تحقيق أحمد زكي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1924م، ص 45–49.
(23) محمد نعسان الجارم، أديان العرب في الجاهلية، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1923، ص 124–126.
(24) نجمان، ياسين، تطور الأوضاع الاقتصادية في عهد الرسالة والراشدين، مطبعة جامعة الموصل، د.ت، ص 91–104.
(25) النعيمي، رياض هاشم، دور الأنصار السياسي في الدولة العربية الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، 1988م، ص 52–61.
(26) ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، القسم الثاني، بيروت: دار الكتب العلمية، 1990، ص 13–15.
(27) إبراهيم الشريف، مكة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول، القاهرة، دار الفكر العربي، 1967، ص 167–169.
(28) حسين مؤنس، التاريخ الإسلامي: المجتمع والدولة، دار المعارف، القاهرة، 1981م، ص 112–120.
(29) محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، بيروت، 1987م، ص 55–63.
(30) عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م، ص 87–96.
(31) عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية، دار الطليعة، بيروت، 1984م، ص 133–140.
(32) أحمد أمين، فجر الإسلام، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1969م، ص 263–271.
(33) محمد يوسف موسى، الإسلام والحياة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1954م، ص 41–48.
(34) سعدي أبو جيب، المعاملات المالية في الإسلام، دار الفكر، دمشق، 1982م، ص 19–26.
(35) مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987م، ص 98–104.
(36) محمد عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرآن، دار القلم، الكويت، 1973م، ص 221–228.

(37) صالح أحمد العلي، محاضرات في تاريخ العرب والإسلام، جامعة بغداد، بغداد، 1976م، ص 144–152.
(38) عبد الرحمن زكي، المدينة المنورة في صدر الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1965م، ص 67–75.
(39) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي، دار الجيل، بيروت، 1996م، ج1، ص 201–208.
(40) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، 1983م، ج2، ص 38–45.
(41) محمد أبو زهرة، العلاقات الاجتماعية في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1963م، ص 91–98.
(42) عارف عبد الرزاق، النظم الاقتصادية في الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م، ص 56–63.
(43) عارف تامر، النظام الاقتصادي في المجتمع الإسلامي الأول، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1994م، ص 77–85.
(44) عبد الكريم غرايبة، العرب واليهود في صدر الإسلام، دار الثقافة، عمّان، 1986م، ص 52–60.
(45) محمد سهيل طقوش، تاريخ العرب قبل الإسلام، دار النفائس، بيروت، 2009م، ص 318–325.
(46) محمد سهيل طقوش، الدولة الإسلامية في عهد الرسول ﷺ، دار النفائس، بيروت، 2008م، ص 143–150.
(47) عبد الرحمن بدوي، دراسات في التاريخ الإسلامي المبكر، دار العلم للملايين، بيروت، 1977م، ص 91–97.
(48) عبد الجبار عبد الله، الحياة الاقتصادية في المدينة المنورة في صدر الإسلام، دار الرشيد، بغداد، 1982م، ص 33–41.
(49) محمود إسماعيل، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، 1991م، ص 119–126.
(50) علي محمد الصلابي، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، دار المعرفة، بيروت، 2005م، ج1، ص 381–389.
(51) عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1987م، ص 64–70.
(52) يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1995م، ص 27–34.
(53) عبد الله فيلالي، الأسواق في الإسلام، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص 55–63.
(54) عبد العزيز سالم، التاريخ الاجتماعي للعرب، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م، ص 101–108.
(55) حسن إبراهيم حسن، نظم الحكم والإدارة في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1964م، ص 212–219.

(56) محمد عمارة، الإسلام والتعددية، دار الشروق، القاهرة، 1998م، ص 88–94.
(57) عبد الله عبد الرحمن، العلاقات الاقتصادية بين المسلمين وغير المسلمين في صدر الإسلام، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1975م، ص 61–69.
(58) عبد الله فيلالي، الأسواق في الإسلام، المصدر السابق، ص65.
(59) عبد الله فيلالي، المصدر نفسه، ص69.
(60) عبد الله فيلالي، المصدر نفسه، ص71.
(61) عبد الله فيلالي، المصدر نفسه، ص74.
(62) عبد الله فيلالي، المصدر نفسه، ص77.
(63) عبد الله فيلالي، المصدر نفسه، ص79.
(64) محمد عمارة، الإسلام والتعددية، المصدر السابق، ص100.
(65) محمد عمارة، المصدر نفسه، ص102.
(66) محمد عمارة، المصدر نفسه، ص105.

قائمة المصادر

1. أبو القاسم النصيبي، صورة الأرض، المكتبة الحيدرية، قم، 1328هـ.
2. أبو زيد عمر النميري، تاريخ المدينة المنورة (أخبار المدينة النبوية)، تحقيق محمد شلوت، دار التراث، بيروت، 1990م.
3. أحمد أمين، فجر الإسلام، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1969م.
4. أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة.
5. أحمد بن يحيى البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق صلاح الدين المنجد، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1988م.
6. أحمد إبراهيم لبيد، السيرة النبوية الشريفة، مطبعة الميناء، بغداد، 2009م.
7. إبراهيم الشريف، مكة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1967م.
8. ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968م.
9. ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م.
10. الأنصاري، عبد القدوس، آثار المدينة المنورة، مطبعة الترقي، دمشق، 1932م.
11. الأنطاكي، داود بن عمر، تذكرة داود.
12. الأفغاني، سعيد، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، دار الفكر، دمشق.
13. الحميري، محمد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1984م.
14. السمهودي، علي بن أحمد، وفاء الوفا بأخبار المصطفى ﷺ، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م.
15. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

16. الكلبي، هشام بن محمد، كتاب الأصنام، تحقيق أحمد زكي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1924م.
17. جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جامعة بغداد، بغداد، 1993م.
18. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي، دار الجيل، بيروت، 1996م.
19. حسن إبراهيم حسن، نظم الحكم والإدارة في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1964م.
20. حسين مؤنس، التاريخ الإسلامي: المجتمع والدولة، دار المعارف، القاهرة، 1981م.
21. داود بن عمر الأنطاكي، تذكرة داود.
22. رياض هاشم النعيمي، دور الأنصار السياسي في الدولة العربية الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، 1988م.
23. زكريا بن محمد القزويني، عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات، مكتبة الإيمان، مصر، 2006م.
24. سعدي أبو جيب، المعاملات المالية في الإسلام، دار الفكر، دمشق، 1982م.
25. سعيد الأفغاني، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، دار الفكر، دمشق.
26. سالم عبد العزيز، تاريخ العرب في عصر الجاهلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971م.
27. صالح أحمد العلي، محاضرات في تاريخ العرب والإسلام، جامعة بغداد، بغداد، 1976م.
28. عبد الرحمن بدوي، دراسات في التاريخ الإسلامي المبكر، دار العلم للملايين، بيروت، 1977م.
29. عبد الرحمن زكي، المدينة المنورة في صدر الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1965م.
30. عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م.
31. عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية، دار الطليعة، بيروت، 1984م.
32. عبد العزيز سالم، التاريخ الاجتماعي للعرب، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م.
33. عبد الجبار عبد الله، الحياة الاقتصادية في المدينة المنورة في صدر الإسلام، دار الرشيد، بغداد، 1982م.
34. عبد الكريم غرايبة، العرب واليهود في صدر الإسلام، دار الثقافة، عمّان، 1986م.
35. عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1987م.
36. عبد الله عبد الرحمن، العلاقات الاقتصادية بين المسلمين وغير المسلمين في صدر الإسلام، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1975م
37. عارف تامر، النظام الاقتصادي في المجتمع الإسلامي الأول، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1994م.
38. عارف عبد الرزاق، النظم الاقتصادية في الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م.
39. علي محمد الصلابي، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، دار المعرفة، بيروت، 2005م.
40. محمد أبو زهرة، العلاقات الاجتماعية في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1963م.
41. محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، بيروت، 1987م.
42. محمد سهيل طقوش، تاريخ العرب قبل الإسلام، دار النفائس، بيروت، 2009م.

43. محمد سهيل طقوش، الدولة الإسلامية في عهد الرسول ﷺ، دار النفائس، بيروت، 2008م.
44. محمد عمارة، الإسلام والتعددية، دار الشروق، القاهرة، 1998م.
45. محمد عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرآن، دار القلم، الكويت، 1973م.
46. محمد يوسف موسى، الإسلام والحياة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1954م.
47. محمد نعسان الجارم، أديان العرب في الجاهلية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1923م.
48. محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، 1983م.
49. محمود إسماعيل، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، 1991م.
50. مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987م.
51. نجمان ياسين، تطور الأوضاع الاقتصادية في عهد الرسالة والراشدين، مطبعة جامعة الموصل.
52. هشام بن محمد الكلبي، جمهرة النسب، تحقيق عبد الستار أحمد فرج، الكويت، 1983م.

المصادر باللغة الإنجليزية:

1. Abu al-Qasim al-Nusaybi, *Ṣūrat al-Arḍ*, al-Haydariyya Library, Qom.
2. Abu Zayd Umar al-Numayri, *History of Medina (Akhbar al-Madina al-Nabawiyya)*, edited by Muhammad Shalut, Dar al-Turath, Beirut, 1990.
3. Ahmad Amin, *Fajr al-Islam (The Dawn of Islam)*, Dar al-Kitab al-Arabi, Cairo, 1969.
4. Ahmad ibn Ali, *Subh al-A'sha fi Sina'at al-Insha'*, Egyptian General Institution, Cairo.
5. Ahmad ibn Yahya al-Baladhuri, *Futuh al-Buldan*, edited by Salah al-Din al-Munajjid, Dar wa Maktabat al-Hilal, Beirut, 1988.
6. Ahmad Ibrahim Labid, *The Noble Prophetic Biography*, al-Mina Press, Baghdad, 2009.
7. Ibrahim al-Sharif, *Mecca and Medina in the Pre-Islamic Era and the Time of the Prophet*, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, 1967.
8. Ibn Sa'd, *al-Tabaqat al-Kubra*, edited by Ihsan Abbas, Dar Sadir, Beirut, 1968.
9. Ibn Sa'd, *al-Tabaqat al-Kubra*, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1990.
10. Abd al-Quddus al-Ansari, *Athar al-Madinah al-Munawwarah*, Matba'at al-Tarqi, Damascus, 1932.
11. Dawud ibn Umar al-Antaki, *Tadhkirat Dawud*.

12. Sa‘id al-Afghani, *Markets of the Arabs in Pre-Islamic and Islamic Times*, Dar al-Fikr, Damascus.
13. Muhammad ibn Abd al-Mun‘im al-Himyari, *al-Rawd al-Mi‘tar fi Khabar al-Aqtar*, edited by Ihsan Abbas, Maktabat Lubnan, Beirut, 1984.
14. Ali ibn Ahmad al-Samhudi, *Wafa’ al-Wafa bi Akhbar al-Mustafa*, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 2006.
15. Al-Tabari, *History of Prophets and Kings*, edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Ma‘arif, Cairo.
16. Hisham ibn Muhammad al-Kalbi, *Kitab al-Asnam*, edited by Ahmad Zaki, National Printing House, Cairo, 1924.
17. Jawad Ali, *Al-Mufassal fi Tarikh al-Arab Qabl al-Islam*, University of Baghdad Press, Baghdad, 1993.
18. Hasan Ibrahim Hasan, *Political, Religious and Cultural History of Islam*, Dar al-Jeel, Beirut, 1996.
19. Hasan Ibrahim Hasan, *Systems of Government and Administration in Islam*, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, 1964.
20. Hussein Mu’nis, *Islamic History: Society and State*, Dar al-Ma‘arif, Cairo, 1981.
21. Riyad Hashim al-Nu‘aymi, *The Political Role of the Ansar in the Early Islamic State*, Unpublished MA Thesis, University of Mosul, 1988.
22. Zakariya al-Qazwini, *Aja’ib al-Makhluqat wa Ghara’ib al-Mawjudat*, Maktabat al-Iman, Egypt, 2006.
23. Sa‘di Abu Jayb, *Financial Transactions in Islam*, Dar al-Fikr, Damascus, 1982.
24. Abd al-Aziz Salim, *Social History of the Arabs*, Dar al-Nahda al-Arabiyya, Beirut, 1980.
25. Abd al-Rahman Badawi, *Studies in Early Islamic History*, Dar al-Ilm lil-Malayin, Beirut, 1977.
26. Abd al-Rahman Zaki, *Medina in the Early Islamic Period*, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, 1965.
27. Abd al-Aziz al-Duri, *Introduction to the History of Early Islam*, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2007.

28. Abd al-Aziz al-Duri, *The Historical Formation of the Arab Nation*, Dar al-Tali'a, Beirut, 1984.
29. Abd al-Jabbar Abdullah, *Economic Life in Medina in the Early Islamic Period*, Dar al-Rashid, Baghdad, 1982.
30. Abd al-Karim Gharaibeh, *Arabs and Jews in Early Islam*, Dar al-Thaqafa, Amman, 1986.
31. Abdallah Laroui, *The Concept of the State*, Arab Cultural Center, Casablanca, 1987.
32. Abdallah Abd al-Rahman, *Economic Relations between Muslims and Non-Muslims in Early Islam*, Egyptian Universities Press, Cairo, 1975.
33. Arif Tamer, *The Economic System in Early Islamic Society*, Dar al-Fikr al-Mu'asir, Beirut, 1994.
34. Arif Abd al-Razzaq, *Economic Systems in Islam*, Dar al-Nahda al-Arabiyya, Beirut, 1979.
35. Ali Muhammad al-Sallabi, *The Prophetic Biography: Events and Analysis*, Dar al-Ma'rifa, Beirut, 2005.
36. Muhammad Abu Zahra, *Social Relations in Islam*, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, 1963.
37. Muhammad Hamidullah, *The Political Documents of the Prophetic Era and the Rashidun Caliphate*, Dar al-Nafa'is, Beirut, 1987.
38. Muhammad Suhayl Taqqush, *History of the Arabs before Islam*, Dar al-Nafa'is, Beirut, 2009.
39. Muhammad Suhayl Taqqush, *The Islamic State in the Time of the Prophet*, Dar al-Nafa'is, Beirut, 2008.
40. Muhammad Imara, *Islam and Pluralism*, Dar al-Shorouk, Cairo, 1998.
41. Muhammad Abdullah Draz, *The Moral Constitution in the Qur'an*, Dar al-Qalam, Kuwait, 1973.
42. Muhammad Yusuf Musa, *Islam and Economic Life*, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, 1954.
43. Muhammad Na'san al-Jarim, *Religions of the Arabs in the Pre-Islamic Period*, Cairo, 1923.
44. Mahmoud Shakir, *Islamic History*, al-Maktab al-Islami, Beirut, 1983.
45. Mahmoud Ismail, *Sociology of Islamic Thought*, Dar al-Shorouk, Cairo, 1991.

46. Mustafa al-Siba‘i, *From the Splendors of Our Civilization*, al-Maktab al-Islami, Beirut, 1987.
47. Yasin Najman, *Development of Economic Conditions in the Prophetic and Rashidun Periods*, Mosul University Press.
48. Hisham ibn Muhammad al-Kalbi, *Jamharat al-Nasab*, edited by Abd al-Sattar Ahmad Faraj, Kuwait, 1983.